



مركز البحوث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية

التقرير نمف الشهري

تحليل للتطورات السياسية
والأمنية في «إسرائيل»

www.bahethcenter.net
Email: baheth@bahethcenter.net
bahethcenter@hotmail.com



**مركز الدراسات
الفلسطينية والاستراتيجية**

تحليل نصف شهري للتطورات السياسية والأمنية في «إسرائيل»

أهداف المركز الرئيسية:

- ١ . إعادة فلسطين إلى موقعها الحقيقي كقضية مركزية للأمم.
- ٢ . الترويج للقيم الجهادية والنضالية في إطار استراتيجية تحرير فلسطين.
- ٣ . بناء علاقة متينة مع النخب والشخصيات المعنية بالقضية الفلسطينية.
- ٤ . إصدار دراسات وأبحاث وتقارير ذات بعد استراتيجي وتحليلي.

مشروع "مقلاع سليمان" لمحاربة الحركة العالمية لمقاطعة الكيان

١ - مدخل:

تزامنا مع تسرّب معلومات حول نيّة محكمة الجنايات الدولية فتح ملفي تحقيق ضد إسرائيل حول عدوان "الجرف الصامد"، أي الحرب على غزة في صيف عام ٢٠١٤ والاستيطان في الضفة الغربية، كُشِفَ النقاب عن أن العدو قد بادر إلى إطلاق حملة دولية مضادة لها عملاء في كافة أنحاء العالم، ويسعى لتنفيذ سياساتها بمساعدة جهات خارجية متعدّدة الأوجه قد تكون على شكل عملاء مأجورين أو متبرّعين بغرض التجارة أو متحمّسين لإسرائيل بدافع أيديولوجي أو ديني، وهذا من أجل الوقوف بوجه الحملة العالمية لنزع الشرعية عن تل أبيب "BDS" التي هي اختصار للحروف الأولى من الكلمات الإنجليزية Boycott, Divestment و Sanctions)، وتعني (المقاطعة، سحب الاستثمارات، فرض العقوبات)، قد وجّهت عدة ضربات لإسرائيل خلال السنوات الماضية على الساحة الدولية، وأخرجتها على صعيد سياسي ودبلوماسي، وتسبّبت لها بخسائر مادية كبرى، ودعوات لنزع الشرعية عنها كدولة احتلال. وبينما تسعى دول عربية عدة للأسف إلى التطبيع مع الاحتلال وفتح آفاق جديدة للعمل معه، تواجه "إسرائيل" حملات مقاطعة كبيرة في مختلف بلدان العالم، سواء على مستوى مؤسسات في حقول مختلفة؛ أكاديمية وصناعية وفنية وثقافية، أو على مستوى أشخاص اتخذوا مواقف نبيلة تجاه الفلسطينيين. وانفعالية وعصبية الحكومة الإسرائيلية تشير بوضوح إلى حجم الضرر الذي ألحقته الحركة بالصورة الزائفة التي صنعتها "إسرائيل" لنفسها في العالم، والتي تبدو هشاشتها ظاهرة في المؤسسات الأكاديمية والإعلامية الدولية.

جديرٌ بالذكر أنّ حركة المقاطعة (BDS)، التي تأسست عام ٢٠٠٥، ألحقت بدولة الاحتلال الإسرائيلي خسائر اقتصادية فادحة، عقب فسخ عقود بقيمة ٢٣ مليار دولار، وتراجع قيمة صادراتها إلى نحو ٢,٩ مليار دولار، في ظلّ توقع خسارة ما بين ٢٨ و٥٦ مليار دولار بالنتائج القومي الإسرائيلي، بحسب ناشطين في الحركة. بالإضافة إلى ذلك، أحرزت الحملة تقدماً في الولايات المتحدة وبريطانيا والغرب عموماً، وتنشط بشكل

قويّ في الجامعات الأمريكيّة والبريطانيّة، حيث يعتقد نحو ثلث الأمريكيين أنّ المقاطعة أداةً شرعيّةً لممارسة الضغط على إسرائيل.

في السياق عينه، قالت صحيفة هآرتس العبريّة إنّ دراسةً إسرائيليّةً، كشفت النقاب عن الإنجازات التي حقّقتها حركة "BDS" منذ انطلاقتها قبل ١٣ عامًا، وخلصت إلى أنّ الحركة أغضبت إسرائيل وعقدت مكانتها وخاصّةً في الولايات المتحدة، ومن الواضح أنّ الاحتلال لا يستطيع الصمت أمام حالة نجاح حملة (BDS)، لذا يطلب من أمريكا التضييق على القائمين على الحملة، وكذلك من أوروبا، وهو يأتي في سياق أنّ ارتفاع حالة مواجهة الاحتلال على الساحة الدوليّة ستكون حالةً متدرجّةً. وأشارت الدراسة التي أعدها الباحث نتان ترول، ونشر استنتاجاتها موقع "محادثة يومية"، إلى أنّ حركة المقاطعة أسهمت في تغيير بيئة الصراع الفلسطينيّ الإسرائيليّ، إلى جانب أنّها قلّصت قدرة إسرائيل على الاستفادة من التحوّلات الإقليمية، وعقدت مكانتها الدوليّة، وأضرّت بعلاقتها مع يهود العالم وتحديداً الولايات المتحدة.

علاوةً على ذلك، رأت الدراسة أنّ أهمّ الإنجازات التي حقّقتها الحركة، تتمثّل في إحداث تحوّل على صعيد الجدل العالميّ بشأن الصراع الفلسطينيّ الإسرائيليّ، موضحةً أنّ وجود الحركة يُمثّل أهمّ عائق أمام توجّه بعض الدول العربيّة، لإلغاء مقاطعتها لإسرائيل، ورفع القيود على التطبيع معها، ناهيك عن أنّها أخرجت السلطة الفلسطينيّة، بسبب إصرارها على التعاون الأمني والاقتصادي مع الاحتلال الإسرائيليّ.

بالإضافة إلى ذلك، أشارت الدراسة إلى أنّ دولة الاحتلال غاضبة بسبب جهود الحركة الهادفة إلى شيطنتها وعلى نحوٍ خاصٍّ أمام الأوساط الليبراليّة في العالم، مُعتبرةً أنّ أنشطة الحركة مثلت صفةً قويّةً لقوى اليسار الإسرائيليّ، على اعتبار أنّها تقوم بالتركيز بشكلٍ خاصٍّ على مظاهر الفصل العنصري التي تُمارسها إسرائيل ضدّ الفلسطينيين ويتجاهلها ما يُطلق عليها باليسار الصهيونيّ الإسرائيليّ، مثل حركة (ميريتس)، المُمثّلة في الكنيست الإسرائيليّ.

وخلصت الدراسة إلى القول إنّ أحد أهمّ الإنجازات التي حققتها حركة المقاطعة أنّها وجّهت ضربة قوية لفكرة حل الدولتين التي يتشبّث بها الكثير من الأطراف، من خلال محاجبتها بأنّ إنهاء الاحتلال الإسرائيليّ للضفة

الغربيّة وقطاع غزة والقدس الشرقية، لن يكون كافياً، إذا لم يتم منح اللاجئين الفلسطينيين حقوقهم، وتحقيق المساواة بين اليهود والفلسطينيين داخل إسرائيل، كما أنّ أحد الإنجازات التي حققتها حركة المقاطعة يكمن في أنّها قامت بتوجيه ضربة قويّة لفكرة حلّ الدولتين، كما أكّدت الدراسة الإسرائيليّة.

ونقل موقع (YNET)، الإخباريّ-العبري، التابع لصحيفة (يديعوت أحرونوت) الإسرائيليّة، عن الوزير أردان قوله في اجتماعٍ لنقابة المحامين في إسرائيل، إنّ حركة المقاطعة هي حركة مُعادية للساميّة، وأنّها لن تعترف أبداً بحقّ إسرائيل في الوجود، زاعماً أنّ أفرادها لا يُنكرون ذلك، ولا يخفونه، وتابع قائلاً إنّ أكثر المؤيدين للحركة هم من حماس، بالإضافة إلى العديد من التنظيمات الأخرى المُعادية للساميّة، وشدّد الوزير على أنّ النضال الذي تخوضه إسرائيل اليوم ضدّ حركة (BDS)، هو نضال من أجل ضمان الجيل القادم من الإسرائيليين، على حدّ تعبيره، واختتم حديثه بالقول إنّ إسرائيل تعمل بدون كللٍ أو مللٍ على مُحاربة هذه الحركة، وأنّها ستنتقل من مرحلة الدفاع إلى الهجوم، بحسب وصف الوزير الإسرائيليّ، الذي يُعتبَر من صفوف حزب (ليكود) الحاكم بقيادة رئيس الوزراء، بنيامين نتنياهو.

من أجل ذلك أقامت الحكومة الإسرائيليّة مشروعاً أطلقت عليه اسم "كيلاع شلومو" (مقلع سليمان)، ليشكّل الذراع المدنية لوزارة الشؤون الإستراتيجية التي يتولّاها وزير الأمن الداخلي، غلعاد إردان. ويهدف هذا المشروع إلى الترويج للرواية الإسرائيليّة في الخارج، ومكافحة "حملة نزع الشرعية عن إسرائيل" ومواجهة النشاط الدولي لحركة المقاطعة BDS ورفع مستوى الجهود المبذولة في هذا الاتجاه، بالإضافة إلى تقديم رد سريع ومنسق ضد محاولات فضح صورة إسرائيل في العالم والعمل على تبييض سمعتها في الخارج في حال تنفيذ اعتداءاتها، ومن ثم الحشد لصالحها في أي تصويت على مشروع قرار ضدها في الأمم المتحدة، وذلك من خلال الحملات عبر الإنترنت، وأنشطة الضغط، والاتصالات مع منظمات أجنبية صديقة لإسرائيل وتنفيذ ما يصفه العاملون في هذا المجال بـ"أنشطة وعي الجماهير"، وهي أنشطة ضد حركة مقاطعة إسرائيل وسحب الاستثمارات منها وفرض عقوبات عليها وأنشطة مناهضة لسياسة إسرائيل المضادة للفلسطينيين.

وقالت "العين السابعة" إنه يرجح أن التغطية الإعلامية النقدية لـ"مقلع سليمان" والتحقّظ منه، أدّت إلى تغيير اسم المشروع من "مقلع سليمان" إلى اسم لا يحمل شحنة سلبية، وهو "كونتسيرت". وبموجب قرار اتّخذته

الحكومة، العام الماضي، تمّ رصد ميزانية بمبلغ ١٢٨ مليون شيكل من خزينة الدولة لهذا المشروع، وتقرّر جمع مبلغ مشابه من متبرعين، كي يشاركوا في مواجهة ما تصفه إسرائيل بحملة ضد نزع الشرعية عنها في العالم. والحلّة المركزية التي تجري فيها هذه الحملة هي حلبة الإنترنت، حيث يفترض بالمشاركين في الحملة إنتاج خطاب "من خارج الحكومة" وإنشاء بنية تحتية لمواجهة منتقدي إسرائيل.

من جهةٍ أخرى قدّم جنرال الاحتياط، عميت أفيرام، عضو مجلس الأمن القومي، عرضاً سرّياً للجنة الخارجية والأمن بعنوان «تقييم وضع إستراتيجي» لعام ٢٠١٨. وفي هذا العرض الذي تناول التهديدات التي تواجهها إسرائيل في العالم، وإلى جانب التهديدات الأمنية، عرض الجنرال تهديدين سياسيين: فهناك مخاوف من أنه خلال ٢٠١٨ سوف تنتقل المدّعية العامة في المحكمة الجنائية الدولية في لاهاي من مرحلة تقصي الحقائق في «الجرف الصامد» والبناء في المستوطنات، إلى فتح تحقيق، وأنه في ظل غياب مبادرة سياسية تجاه الفلسطينيين أو في حال حصول تصعيد في الضفة الغربية أو قطاع غزة، خلال العام الحالي، فمن الممكن أن تتصاعد الجهود لنزع الشرعية عن إسرائيل والدعوة لمقاطعتها.

يشار إلى أن المدّعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية، فاتو بنسودا، نشرت في الرابع من كانون الأول الماضي تقريراً بشأن تقصي الحقائق التمهيدي الذي تقوم به، وأعلنت أنها حقّقت «تقدّماً ملموساً» في الشكويين، سواء في الحرب العدوانية على غزة أو في البناء الاستيطاني، لكنها لم تلمّح إلى أنها على وشك اتّخاذ قرار، وما هي طبيعته.

وأوضحت القناة الإسرائيلية العاشرة أن فتح تحقيق هو إجراء ينطوي على أهمية خطيرة بالنسبة لإسرائيل، حيث أنه سيكون ضد شخصيات معينة، ومن الممكن أن يشتمل على أوامر اعتقال واستدعاء للتحقيق. وأشارت إلى أن هناك جدلاً في إسرائيل بشأن وجهة المدّعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية، وما إذا كانت ستقرر فتح تحقيق أم لا. ونقلت عن كبار المسؤولين في وزارتي القضاء والخارجية قولهم إن ذلك يعتبر تهديداً جدياً يجب عدم الاستخفاف به، ولكنه ليس من المؤكد أن يتحقق، معتبرين أنه في كل الحالات يجب العمل قضائياً وسياسياً على عرقلة ذلك.

٢ - أداء حركة المقاطعة وتأثيرها:

وجّهت حركة المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات عدّة ضربات لإسرائيل خلال السنوات الماضية على الساحة الدولية، وأخرجتها على صعيد سياسي ودبلوماسي، وتسببت لها بخسائر مادية كبرى، ودعوات لنزع الشرعية عنها كدولة احتلال. وفي مواجهة ذلك رصدت وزارة الشؤون الإستراتيجية الإسرائيلية، التي يتولّاها وزير الأمن الداخلي، غلعاد إردان، مبلغاً يقدر بنحو ١٢٨ مليون شيكل، بالإضافة إلى مبلغ ١٢٨ مليون شيكل أخرى تقدّم كمنح خاصة وتبرّعات من مختلف أنحاء العالم، لشركة خارجية خاصة شكّلتها لمواجهة النشاط الدولي لحركة المقاطعة BDS ورفع مستوى الجهود المبذولة في هذا الاتجاه، بالإضافة إلى تقديم رد سريع ومنسّق ضد محاولات تشويه صورة إسرائيل في العالم والعمل على تبييض سمعتها في الخارج وذلك من خلال الحملات عبر الإنترنت، وأنشطة الضغط، والاتصالات مع منظمات أجنبية صديقة لإسرائيل. ومن الواضح أن معظم القائمين على الشركة والمساهمين فيها هم من أصحاب الخلفيات الاستخباراتية والأمنية، مثل المدير العام السابق لوزارة الشؤون الإستراتيجية، يوسي كوبرفاسر؛ والسفير السابق لإسرائيل في الأمم المتحدة والمستشار السياسي السابق لرئيس الحكومة، بنيامين نتنياهو، دوري غولد؛ والسفير الإسرائيلي السابق لدى الأمم المتحدة رون بروسور؛ ورجل الأعمال ميشا أفني؛ رئيس معهد دراسات الأمن القومي ورئيس الاستخبارات العسكرية السابق، عاموس يادلين؛ والمستشارة الإعلامية السابقة لرئيس الحكومة لوسائل الإعلام الأجنبية خلال حرب لبنان الثانية، ميري أيزن؛ والرئيس السابق لمجلس الأمن القومي، الجنرال المتقاعد يعقوب عميدور.

على صعيد آخر نشرت الحكومة الإسرائيلية لائحة تضم ٢٠ منظمة غير حكومية أجنبية، ستمنع دخول ممثليها إلى أراضيها، وأوضحت أن السبب هو دعم هذه المنظمات لحركة تدعو إلى مقاطعة إسرائيل بسبب احتلالها للأراضي الفلسطينية المستمر منذ خمسين عاماً. وتضمّنت اللائحة ١١ منظمة أوروبية وأخرى أميركية ومنظمات من تشيلي وجنوب أفريقيا. وزعمت إن هذه المنظمات تعمل بشكل متواصل على الدعوة لمقاطعة إسرائيل، من خلال الضغط على أجسام ومؤسسات وحكومات حول العالم، من خلال شنّ حملات

هدفها خلخلة الوجود الطبيعي لإسرائيل في العالم "في خطوةٍ شكّلت انتهاكاً للاتفاقات والمواثيق الدولية وحقوق الفرد بالتنقّل والحركة"، بحسب زعمها.

وفي الوقت نفسه، صادق الكنيست الإسرائيلي بالقراءة التمهيدية على قانون المقاطعة بأغلبية ٦٠ عضواً ومعارضة ٤٠ آخرين والذي صاغه وزير الأمن الداخلي والشؤون الاستراتيجية "جلعاد أردان" وبموجبه فإن أي شخص أو هيئة يتضرر من نشاط المقاطعة بإمكانه أن يقدم دعوى تعويضات ضد الجهة التي دعت للمقاطعة، بحيث تكون معرّضة لدفع تعويضات بقيمة ١٠٠ ألف شيكل دون الحاجة إلى إثبات وقوع ضرر، و٥٠٠ ألف شيكل في حال إثبات وقوع ضرر حقيقي نتيجة المقاطعة.

وبرغم ردود الفعل الإسرائيلية هذه، تواصل حركة مقاطعة إسرائيل (BDS)، نموّها وانتشارها، ويواصل حلفاؤها حول العالم تحقيق الإنجازات المهمة برغم الحرب الإسرائيلية اليائسة ضد الحركة. فعلى المستوى الفلسطيني دعا تيسير خالد، عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، عضو المكتب السياسي للجهة الديمقراطية لتحرير فلسطين القوى السياسية والاتحادات المهنية والنقابات العمالية ومنظمات الشباب والمرأة وسائر منظمات المجتمع المدني في البلدان العربية والإسلامية والصديقة إلى إطلاق حملة دولية لمقاطعة البضائع الاسرائيلية والاميركية انتصاراً للقدس وردّاً على التغوّل الأميركي على الشعب الفلسطيني وعلى كل خطوة سياسية حمقاء تُقدّم عليها الإدارة الأميركية وتستهدف تغيير الوضع القانوني والمكانة السياسية للقدس الشرقية باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من الأراضي الفلسطينية المحتلة بعدوان حزيران ١٩٦٧ سواء بنقل السفارة الأميركية من تل أبيب إلى القدس أو الاعتراف بالقدس عاصمة لدولة الاحتلال الاسرائيلي.

وفي السياق نفسه دعت اللجنة الوطنية للحملة النسائية لمقاطعة البضائع الإسرائيلية جميع نساء الشعب الفلسطيني المكافح إلى تصعيد حملات مقاطعة البضائع الإسرائيلية والأميركية وإلى مناهضة كافة أشكال التطبيع مع إسرائيل وإلى الانخراط الشعبي الواسع في فعاليات التصدي للقرار الأمريكي/ الإسرائيلي غير الشرعي، بالاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل وطالب بيان الحملة النسائية بضرورة الالتزام بتنفيذ الإستراتيجية الوطنية البديلة الموحّدة التي كان قد أقرها المجلس المركزي الفلسطيني في آذار ٢٠١٥ بالإجماع، وباعتبار المقاطعة بكافة أشكالها باتت محوراً استراتيجياً في نضالنا لإنهاء الاحتلال ودعت الحملة الفلسطينية للمقاطعة

الأكاديمية والثقافية لإسرائيل الزميلات والزملاء المشاركين/ات في مشروع المسارع الضوئي الخاص بأبحاث العلوم التجريبية والتطبيقية في الشرق الأوسط من الدول العربية (الأردن، ومصر) وغير العربية (إيران، تركيا وقبرص وباكستان) للضغط على اليونسكو من أجل استثناء إسرائيل من هذا المشروع أو الانسحاب في حال بقائها بسبب احتلالها وانتهاكها لحقوق الشعب الفلسطيني المنصوص عليها في القانون الدولي. وبالرغم من الحرب التي تشنها حكومة الاحتلال ضد حركة المقاطعة (BDS) وحلفائها في فلسطين وحول العالم، اعتبرت حركة المقاطعة في فلسطين أن عام ٢٠١٧ كان زخراً بالنجاحات على الرغم من الحرب التي تشنها حكومة الاحتلال الإسرائيلي ضدها.

وعلى المستوى الدولي قرّر متجر ميتسوكوشي الياباني، وهو سلسلة من المجمعات التجارية الدولية في طوكيو، سحب منتجات المستعمرات الإسرائيلية غير القانونية من معرض للنبيذ، عقب احتجاج مؤسسات المجتمع المدني اليابانية على عرض منتجات شركات متورطة في الاستعمار الاستيطاني في الأراضي الفلسطينية المحتلة. ويذكر أن وزارة الخارجية اليابانية نشرت تحذيراً على موقعها الرسمي، تشير فيه إلى أن الأنشطة الاستيطانية المستمرة في الضفة الغربية والقدس الشرقية تشكل انتهاكاً لحقوق الإنسان.

وفي كندا أنهت شركة الطيران الكندية (Canada Air) تعاقداً بملايين الدولارات مع شركة "إيروسبيس إندستريز" الإسرائيلية (Industries Aerospace Israel) للأنظمة الجوية والعسكرية قبل عامين من انتهائه، كما أعلنت عن نيتها استبدال التعاقد مع شركة جديدة للصيانات الثقيلة. وفي الوقت نفسه أكد إئتلاف مقاطعة إسرائيل في كندا مواصلة الضغط على شركة الطيران الكندية حتى تنهي العقد الآخر الأقل قيمة مع الشركة الإسرائيلية نفسها وتتوقف عن تقديم "حمص صبرا" الإسرائيلي في رحلاته الجوية. كما أعلنت كبرى النقابات العمالية في القطاع الخاص في كندا (Unifor) والتي تمثل أكثر من ٣١٠ آلاف عضو في مختلف القطاعات، مساندة مقاطعة الاحتلال الإسرائيلي، وتأييدها لحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير.

وفي جنوب افريقيا أعلنت جامعة تشوان التكنولوجية، والتي تُعدّ من أكبر الجامعات في البلاد المقاطعة الأكاديمية لإسرائيل، وأطلقت مجموعة فلسطين أكشن في الدنمارك، (Palestine Action) حملة لمقاطعة البضائع الإسرائيلية، خلال وقفة في شارع المشاة وسط مدينة اورهوس أمام مركز تجاري كبير. وتخلّ الوقفة

الغناء للحرية والعدالة في فلسطين، ورفع يافطة كبيرة كتب عليها "قاطع بضائع نظام الأبرتهاید الإسرائيلي"، كذلك توزيع منشور على المارة يحث على مقاطعة بضائع الاحتلال الإسرائيلي.

وفي إسبانيا تبنت بلدية مدينة "تورى لاييغا" في مقاطعة "كنتبريا" قرار البرلمان الأوروبي من أجل الاعتراف بالدولة الفلسطينية، والانضمام لحملة المقاطعة الدولية لإسرائيل، تماشياً مع القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ومجلس الأمن، وقرارات الاتحاد الأوروبي، والمنظمات الدولية. وأعلنت البلدية التزامها بعدم عقد أو إقامة أي اتصال سياسي أو مؤسساتي، أو تجاري، أو زراعي، أو تعليمي، أو رياضي، وغير ذلك، مع أي منظمة أو مؤسسة إسرائيلية إلى حين التزام الأخيرة باحترام حقوق الإنسان، والاعتراف بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، وتطبيق القانون الدولي. وألغت الشركة المسؤولة عن تنظيم حفل مغنية البوب الشهيرة، إيلا ماريا لاني بيليتش أوكونور، المعروفة بـ"لورد"، والتي كان من المقرر إقامتها في مدينة تل أبيب في إسرائيل دون إيضاح الأسباب، على ضوء الضغوط التي مارسها ناشطون على مواقع التواصل الاجتماعي، والتي دعت المغنية للانضمام إلى حركة المقاطعة الدولية BDS. وكانت النجمة النيوزلندية قد أوضحت أنها تدرس إلغاء الحفل المقرر لها في إسرائيل، بعد أن شعرت بضغوط من معجبيها وجمهورها الذي طالبها بإلغاء الحفل ومقاطعة إسرائيل، فيما أعلنت جامعة لوفن الكاثوليكية في بلجيكا انسحابها من مشروع التعاون البحثي الممول من الاتحاد الأوروبي "تدريب القانون" (Law Train)، والذي تشارك فيه الشرطة الإسرائيلية ووزارة الأمن العام الإسرائيلية. وأوضح عميد جامعة لوفن، لوك سيلس، أن المؤسسة سوف تتوقف عن المشاركة في "تدريب القانون" بعد نيسان/أبريل ٢٠١٨، أي فور انتهاء دورة التمويل الحالية، لافتاً للدور الذي تلعبه هاتان الذراعان القويتان لدى الحكومة الإسرائيلية في التنكيل بالفلسطينيين وفرض احتلال عسكري غير شرعي عليهم.

٣ - طاقم جهاز محاربة نزع الشرعية:

على خلفية تهديدات متعددة شكلت وزارة الشؤون الاستراتيجية والإعلام الإسرائيلية طاقماً خارجياً - عبارة عن شركة مستقلة لمنفعة الجمهور تحمل اسم «مقلاع سليمان» مهمته محاربة "نزع الشرعية" عن إسرائيل في

العالم. وكانت حكومة الاحتلال قررت قبل اسبوعين، تحويل نحو ٣٥ مليون دولار، بالإضافة إلى مبلغ مماثل من متبرعين يهود في العالم لخدمة هذه الحملة. ويهدف هذا الطاقم، حسب الوزارة، إلى تنفيذ «نشاطات توعية شاملة»، في إطار «محاربة حملة نزع الشرعية» عن إسرائيل في العالم. ولن تخضع هذه الشركة لقانون حرية المعلومات، بناء على السياسة السرية للوزارة، التي ترفض تسليم معلومات حول نشاطها.

ووصلت إلى «هآرتس» قائمة المساهمين ومديري هذه الشركة، وهم: المدير العام السابق لوزارة الشؤون الاستراتيجية، يوسي كوبرفاسر، والسفير السابق في الأمم المتحدة والمستشار السياسي السابق لرئيس الوزراء بنيامين نتنياهو، دروري غولد، والسفير الإسرائيلي السابق لدى الأمم المتحدة رون فروشوار، رجل الأعمال ميخا أفني، ورئيس معهد دراسات الأمن القومي الجنرال عاموس يدلين، والعقيد ميري ايزن التي كانت مستشارة رئيس الوزراء لوسائل الاعلام الاجنبية خلال حرب لبنان الثانية، والرئيس السابق لمجلس الأمن القومي، الجنرال يعقوب عميدور، وساعي بلاشا، الذي شغل الى ما قبل عامين منصب المدير العام للمجلس الإسرائيلي الأمريكي (IAC).

٤ - نماذج من حملات المقاطعة:

أ - إشكالية رفض الخدمة العسكرية كجزء من المقاطعة:

صعدت أوساط إسرائيلية رسمية وشعبية مساعيها لمنع اتساع ظاهرة رفض الخدمة العسكرية في الأراضي الفلسطينية لأسباب ضميرية ومبدئية. وقامت مجموعة من جنود جيش الاحتلال الذين جرحوا في «الدفاع عن الدولة»، بتوقيع رسالة يطالبون فيها طلاب الصف الثاني عشر بالتجند والانخراط في تحمّل العبء، والتراجع عن رسالة وقّعوها بشأن رفضهم الخدمة العسكرية. وقد وقّع على هذه الرسالة حتى الآن، ٧٢ جندياً أصيبوا خلال خدمتهم. وكان نحو سبعين من طلاب صف الثاني عشر من اليهود قد أكدوا في بيانٍ مشترك رفضهم للخدمة العسكرية وخدمة الاحتلال، ممّا عرضهم لهجمات وضغوط.

وكانت صحيفة «يديعوت احرونوت» قد كشفت عن رسالة طلاب الثانوية التي جاء فيها «إننا قررنا عدم المشاركة في احتلال وقمع الشعب الفلسطيني، وإن الجيش ينتهج سياسة عنصرية تنتهك حقوق الإنسان». وتم توجيه تلك الرسالة إلى رئيس الوزراء ورئيس الأركان.

ومن المتوقع أن يقوم المبادرون إلى رسالة الطلاب الثانويين بجمع توقيعات عليها في القدس المحتلة في محاولة لتجنيد المزيد من الشباب لمبادرتهم. وبدأت حركة «إم ترتسو» بجمع التوقيعات على عريضة داعمة للخدمة العسكرية، وقع عليها حتى الآن حوالي ألف شاب. وجاء في رسالة الجنود الجرحى «ان الدعوة إلى العصيان تفكك المجتمع الإسرائيلي من قيم العطاء وتعرض مستقبل الدولة للخطر». وتابعوا «ونحن الجرحى الذين عشنا بين الحياة والموت لن نتفهم ظاهرة الهرب من الخدمة».

ب – تراجع دعم الانكليكيانيين:

كرّست القناة ١٤ الإسرائيلية واحداً من أهم برامجها لتفسير نتائج استطلاع للرأي أجري مؤخراً في صفوف الإنجليكيانيين الأمريكيين المعروفين بولائم المطلق لإسرائيل، أظهر أن انخفاضاً ملموساً طرأ في تأييد الإنجليكيين الأمريكيين لإسرائيل. وأرجع أكاديمي إسرائيلي الظاهرة إلى تأثير نشاطات حركة مقاطعة إسرائيل وسحب الاستثمار منها وفرض العقوبات عليها (BDS)، في الجامعات الأميركية.

وقال ديفيد باراك غورتسكي، من قسم الدراسات اليهودية في جامعة حيفا الإسرائيلية للقناة ١٤ "نحن نتحدث عن ظاهرة بدأت بالتجلي منذ خمسة أعوام، وتعززت خلال العامين الماضيين. ولفهم ذلك يجب الإشارة إلى صعود أجيال جديدة تحل مكان أخرى، في أوساط الإنجليكيانيين.

وأشار إلى أنّ هذا الجيل الجديد بدأ الدخول إلى الجامعات الليبرالية، وتعرض لنشاطات حركة مقاطعة إسرائيل (BDS)، وباتوا يتعرضون لرسائل متعاطفة مع الفلسطينيين، تطرح تساؤلات وشكوك حول جدوى وأخلاقية دعم إسرائيل.

ولكن غورتسكي، يكشف عن سبب آخر لتفسير ظاهرة تراجع تأييد الانجلييين الأمريكيين الشبان لإسرائيل، بالقول إنّ الجماهير الجديدة التي تلتحق بـ الإنجليكانيين في معظمها جماهير اسبانية، وميولهم الداعمة لإسرائيل أقلّ قوة من الدعم التقليدي لإسرائيل في صفوف الأميركيين الإنجليكانيين. وطبقًا لنتائج الاستطلاع الذي أجري بناءً على طلب قادة الإنجليكانيين الداعمين لإسرائيل، فإن نسبة التأييد لإسرائيل ستتخفّف بنسبة كبيرة خلال العقد القادم، إن لم تُكرّس "جهود تثقيفية" لتغيير مواقف الشبان الانجلييين من إسرائيل. وتوقع غورتسكي أن لا تحقق الجهود المبذولة حاليًا لإقناع الإنجليكانيين الشبان بدعم إسرائيل نتائج في القريب العاجل، وقال إنّها قد تقود لنتائج معاكسة.

ويعتبر الانجليكانيون أكبر مجموعة دينية مؤيدة لإسرائيل في الولايات المتحدة الأمريكية، وقال ٦٦% ممن تقل أعمارهم عن ٣٥ عامًا، من بين ألفي شخص شاركوا في الاستطلاع، إنّ على المسيحيين بذل المزيد من الجهود لإظهار الحب والاهتمام إزاء الشعب الفلسطيني. ودعم هذا الموقف، ٥٤% من الإنجليكانيين الذين تزيد أعمارهم عن ٦٥ عامًا. ورأى أكثر من نصف الانجليكانيين الكبار أنّ الشعب الفلسطيني ليس له حق تاريخي في أرض إسرائيل، مقابل ٤١% فقط من الإنجليكانيين الشبان.

وأعرب ٤٢% من المشاركين بالاستطلاع عن دعمهم لإسرائيل ولكن ليس في كل ما تفعله. وقال حوالي ربع المستطلعين فقط إنهم يعتقدون أنه ينبغي دعم إسرائيل بغض النظر عن أفعالها. وهُنا برزت الفجوة بين الشبان والبالغين، حيث يميل من تجاوزوا جيل ٦٥ عامًا إلى دعم إسرائيل دون تحفظ، بينما يظهر الإنجليكانيون تحت جيل ٣٥ عامًا مواقف أكثر تحفظًا.

ج - نشرت الحكومة الاسرائيلية لائحة تضم ٢٠ منظمة غير حكومية أجنبية، ستمنع دخول ممثليها إلى أراضيها، وأوضحت أن السبب هو دعم هذه المنظمات لحركة تدعو إلى مقاطعة إسرائيل بسبب احتلالها للأراضي الفلسطينية المستمر منذ خمسين عامًا وتضمنت اللائحة ١١ منظمة أوروبية وأخرى أميركية ومنظمات من تشيلي وجنوب افريقيا. وزعمت إن هذه المنظمات "تعمل بشكل متواصل على الدعوة لمقاطعة إسرائيل، من خلال الضغط على أجسام ومؤسسات وحكومات حول العالم، من خلال حملات هدفها خلخلة

الوجود الطبيعي لإسرائيل في العالم في خطوة شكلت انتهاكا للاتفاقات والمواثيق الدولية وحقوق الفرد بالتنقل والحركة حسب زعمها.

د - على المستوى الفلسطيني دعا تيسير خالد، عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، عضو المكتب السياسي للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين القوى السياسية والاتحادات المهنية والنقابات العمالية ومنظمات الشباب والمرأة وسائر منظمات المجتمع المدني في البلدان العربية والإسلامية والصديقة إلى إطلاق حملة دولية لمقاطعة البضائع الاسرائيلية والاميركية انتصارا للقدس وردا على التغول الاميركي على الشعب الفلسطيني وعلى كل خطوة سياسية حمقاء تقدم عليها الادارة الاميركية وتستهدف تغيير الوضع القانوني والمكانة السياسية للقدس الشرقية باعتبارها جزءا لا يتجزأ من الأراضي الفلسطينية المحتلة بعدوان حزيران ١٩٦٧ سواء بنقل السفارة الاميركية من تل أبيب الى القدس أو الاعتراف بالقدس عاصمة لدولة الاحتلال الاسرائيلي.

هـ - على المستوى الدولي قرّر متجر ميتسوكوشي الياباني، وهو سلسلة من المجمعات التجارية الدولية في طوكيو، سحب منتجات المستعمرات الإسرائيلية غير القانونية من معرض للنبيذ، عقب احتجاج مؤسسات المجتمع المدني اليابانية على عرض منتجات شركات متورطة في الاستعمار الاستيطاني في الأرض الفلسطينية المحتلة. ويذكر أن وزارة الخارجية اليابانية نشرت تحذيراً على موقعها الرسمي ، تشير فيه إلى أن الأنشطة الاستيطانية المستمرة في الضفة الغربية والقدس الشرقية تشكل انتهاكاً للقانون.

وفي كندا أنهت شركة الطيران الكندية Canada Air (تعاقداً بملايين الدولارات مع شركة "إيروسبيس إندستريز" الإسرائيلية (Industries Aerospace Israel) للأنظمة الجوية والعسكرية قبل عامين من انتهائه، كما أعلنت عن نيتها استبدال التعاقد مع شركة جديدة للصيانات الثقيلة. وفي الوقت نفسه أكد ائتلاف مقاطعة إسرائيل في كندا مواصلة الضغط على شركة الطيران الكندية حتى تنهي العقد الآخر الأقل قيمة مع نفس الشركة الإسرائيلية وتتوقف عن تقديم "حمص صبرا" الإسرائيلي في رحلاته الجوية.

وفي جنوب افريقيا أعلنت جامعة تشوان التكنولوجية والتي تعد من أكبر الجامعات في البلاد المقاطعة الأكاديمية لإسرائيل، وأطلقت مجموعة فلسطين أكشن في الدنمارك، (Palestine Action) حملة لمقاطعة البضائع الإسرائيلية، خلال وقفة في شارع المشاة وسط مدينة اورهوس أمام مركز تجاري كبير. وتخلل الوقفة الغناء للحرية والعدالة في فلسطين، ورفع يافطة كبيرة كتب عليها "قاطع بضائع نظام الأبرتهاید الإسرائيلي"، كذلك توزيع منشور على المارة يحث على مقاطعة بضائع الاحتلال الإسرائيلي.

وفي اسبانيا تبنت بلدية مدينة "تورى لابيغا" في مقاطعة "كنتبريا" قرار البرلمان الأوروبي من أجل الاعتراف بالدولة الفلسطينية، والانضمام لحملة المقاطعة الدولية لإسرائيل، تماشياً مع القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ومجلس الأمن، وقرارات الاتحاد الأوروبي، والمنظمات الدولية. وأعلنت البلدية التزامها بعدم عقد أو إقامة أي اتصال سياسي أو مؤسساتي، أو تجاري، أو زراعي، أو تعليمي، أو رياضي، وغيرها، مع أي منظمة أو مؤسسة اسرائيلية إلى حين التزام الأخيرة باحترام حقوق الإنسان، والاعتراف بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، وتطبيق القانون الدولي. فيما أعلنت جامعة لوفن الكاثوليكية في بلجيكا انسحابها من مشروع التعاون البحثي الممول من الاتحاد الأوروبي "تدريب القانون" (Train Law) والذي تشارك فيه الشرطة الإسرائيلية ووزارة الأمن العام الإسرائيلية.

٥ - التمويل:

تجدر الإشارة إلى أن المسؤول الأول عن ادارة مشروع "مقلاع سليمان" هو وزارة الشؤون الإستراتيجية برئاسة الوزير إردان، وذلك بهدف الترويج للرواية الإسرائيلية للاحتلال في الخارج، وبدافع مكافحة "حملة نزع الشرعية عن إسرائيل"، وفي مواجهة للنشاط الدولي لحركة المقاطعة (BDS). وكانت صحيفة "يديعوت أحرونوت" قد كشفت في تقرير لها، وأواخر كانون الأول الماضي، أن "الهدف من الهيئة هو رفع مستوى الجهود المبذولة في مكافحة BDS، بالإضافة إلى تقديم رد سريع ومنسق ضد محاولات تشويه صورة إسرائيل في العالم"، على حدّ تعبيرها.

وتركز الوزارة بشكل خاص على شبكات التواصل الاجتماعي، على اعتبار أنها تشكل أرضية خصبة لناشطي حركة المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات على إسرائيل، حيث قالت الوزارة إن الخصم "يوجّه معظم جهوده الواعية والعملية في هذا الفضاء".

وآدعت الوزارة أنها ستقوم بتنفيذ "أنشطة توعوية للجماهير والعمل على تشكيل وعي عام، بالإضافة إلى طرح أفكار جديدة على صانعي القرار والمانحين في العالم اليهودي وتطوير أدوات جديدة لمحاربة محاولات نزع الشرعية الدولية عن إسرائيل".

يأتي هذا ضمن تصعيد في الجهود الإسرائيلية ضد حملات المقاطعة التي وجهت لإسرائيل عدة ضربات خلال السنوات الماضية على الساحة الدولية، وخرجتها على صعيد سياسي ودبلوماسي، مما تسبب بخسائر مادية كبيرة، ودعوات لنزع الشرعية عنها. كما تهدف الهيئة، للعمل على تبييض سمعة إسرائيل في الخارج في حال تنفيذها عدواناً عسكرياً أو الحشد لصالحها في أي تصويت على مشروع قرار ضد إسرائيل في الأمم المتحدة، وذلك من خلال الحملات عبر الإنترنت، وأنشطة الضغط، والاتصالات مع منظمات أجنبية صديقة لإسرائيل.

وتركز هذه الوزارة، منذ العام ٢٠١٥، الحملة الحكومية ضد ما تصفه بـ"نزع الشرعية" عن إسرائيل. وهذا التعريف واسع ويشمل التحريض من جهة والانتقاد الشرعي لأنشطة الحكومة وحلفائها. وإلى جانب الحملات الدعائية العلنية والخفية، تجمع هذه الوزارة معلومات عن هيئات وأفراد تصنفهم كأعداء. وتنفذ وزارة الشؤون الإستراتيجية قسماً كبيراً من نشاطها من طريق الاستعانة بجهات خارجية، أي غير حكومية، وذلك وفقاً لإستراتيجية معلنة تقول إنه من أجل النجاح في المهمة يجب إخفاء ضلوع الحكومة الإسرائيلية في الأنشطة وعي الجماهير" التي تبادر إليها. وأضافت المجلة أن المصادر الخارجية هي بمثابة عملاء لإسرائيل، وهم جهات من إسرائيل وخارجها ويشكلون ما يصفونها في الوزارة بـ"الشبكة المؤيدة لإسرائيل".

وينفذ قسم من هذه الجهات سياسة الحكومة بموجب اتفاقيات وتحويل ملايين الشواقل من ميزانية الوزارة، وينفذ القسم الآخر ذلك من طريق استخدام موارد اقتصادية موجودة بحوزتهم. وفي حالات كثيرة، اشترت الوزارة

تقارير في وسائل إعلام إسرائيلية ودولية من أجل عرض صورة جميلة للجهات المدنية المتعاونة معها، مثل حملة إعلامية بتكلفة ٧ ملايين شيكل، وشملت نشر مقالات في صحف مثل "يديعوت أحرونوت" و"جيزوراليم بوست" و"ماكور ريشون".

وفيما يزعم المسؤولون والمشاركون في حملات "مقلاع سليمان" أن هذا المشروع لا يمثل معسكرا سياسيا معينا، وإنما يضم جميع التوجهات السياسية في إسرائيل، لكن بعد الكشف عن نشاط هذا المشروع، في السنة الأخيرة، وُجّهت انتقادات عديدة له ولشكل أدائه المشبوه في الصحافة الإسرائيلية والدولية. وأفادت مجلة "Forward" اليهودية بأن مندوبي وزارة الشؤون الإستراتيجية توجهوا إلى يهود في الولايات المتحدة، واقترحوا عليهم تنفيذ "مهمات" وشن "حملة دعائية للتأثير" بتمويل "مقلاع سليمان"، وأن أربع منظمات يهودية مركزية على الأقل تحفظت من هذه الاقتراحات، ورفضت أخذ "أموال من هذا النوع". ولا تخفي الحكومة الإسرائيلية حقيقة أن هذا مشروع حكومي، لكنها تتستر على المتبرعين لـ"مقلاع سليمان". وكانت وزارة الشؤون الإستراتيجية قد أعلنت في الماضي أنه تم التعهد للمتبرعين بالحفاظ على سرية هويتهم. وادعت الوزارة، قبل ثلاثة أشهر، أنه ليس بالإمكان كشف مصادر تمويل "مقلاع سليمان"، لأن قائمة "المتبرعين لتمويل المشروع ليست نهائية". ومن بين الممولين الرئيسيين لهذا الطاقم اليهودي الأمريكي الثري شلدون ادلسون ممول صحيفة «يسرائيل هيوم» المقرب جدا من نتنياهو. ورفض معظمهم الحديث عن المشروع، وأحالوا الأسئلة إلى وزير الشؤون الاستراتيجية جلعاد اردان. ووفقا لقرار الحكومة، فإن الاتفاق مع هذه الهيئة يهدف إلى «تنفيذ بعض أنشطة الوزارة المتعلقة بمكافحة ظاهرة نزع الشرعية والمقاطعة ضد دولة إسرائيل». وينصّ القرار على أن الهيئة ستعمل على رفع حصّتها من تمويل المشروع إلى حوالي النصف مقابل «الجهات الداعمة» أو «المنظمات المؤيدة لإسرائيل». وبالإضافة إلى ذلك، ستقام لجنة توجيهية للمشروع تتألف من ممثلين حكوميين وممثلين عن شركاء التمويل، مما يعني أن إسرائيل تكرر لمخاوف نزع الشرعية عنها طاقات جدية وحقيقية لاسيما في ظل انعدام المفاوضات مع الفلسطينيين وتساعد التوتر معهم. ووفقا للوزارة، فإن أعضاء «مقلاع سليمان» سينشطون في الشبكات الاجتماعية لأن «الخصم يوجه معظم جهود الوعي والتحفيز لهذا الفضاء». ووفقا للوثيقة التي نشرها موقع «العين السابعة»، من المتوقع أيضا أن تقوم الهيئة «بأنشطة توعية جماعية»

والعمل على «استخلاص حكمة الجماهير» (الأنشطة التي تعرف بأنها «جلب أفكار جديدة إلى صناع القرار والمناحين في العالم اليهودي، وتطوير أدوات جديدة لمكافحة نزع الشرعية عن إسرائيل»).

وفي السياق أطلق مجلس الأمن القومي في مكتب رئيس حكومة الاحتلال تحذيرا أمام أعضاء لجنة الخارجية والأمن البرلمانية مفاده أنه خلال عام ٢٠١٨ من الممكن أن تبدأ المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية في لاهاي بفتح تحقيق ضد إسرائيل في إحدى شكايتين أولاهما مرتبطة بعدوان «الجرف الصامد» (العصف المأكول)، أما الثانية فهي البناء الاستيطاني في الضفة الغربية المحتلة. كذلك يرفض المسؤولون في وزارة الشؤون الإستراتيجية و"مقلاع سليمان" الإفصاح عن معلومات حول مصادر تمويل المشروع. إن هدف "مقلاع سليمان" هو تنفيذ سياسة الحكومة بتمويل حكومي وتبرعات خاصة. ومن أجل إدارته، تم تشكيل لجنة اعتمادات مؤلفة من مندوبي الحكومة والمتبرعين. لكن لا يمكن - أفني وفاكنين - غيل رفضا الكشف عما إذا كان مندوبون عن الصندوقين الأميركيين الداعمين لليمين الإسرائيلي والاستيطان أعضاء في اللجنة. وقال لا يمكن - أفني لـ"العين السابعة": "نحافظ على السرية بكل ما يتعلق بالمتبرعين". لكن تحقيقا نشرته مجلة "العين السابعة" الإلكترونية، كشف عن أن صندوقين أميركيين قَدَّما تبرعات لهذا المشروع، وأن هذين الصندوقين يمولان عادة منظمات إسرائيلية يمينية متطرفة. وسمح تبرّع هذين الصندوقين بانطلاق أنشطة مشروع "مقلاع سليمان". ويتّضح من تقرير قَدَّمه هذا المشروع إلى مسجل الجمعيات أن المشروع حصل، العام الماضي، على ثلاثة ملايين شيكل من الصندوقين الأميركيين، اللذين يتبرعان عادة لمنظمات اليمين والمستوطنين. وتبرع "الصندوق المركزي لإسرائيل" (Central Fund of Israel) بمبلغ ٢,٥٦ مليون شيكل لـ"مقلاع سليمان". وتدير هذا الصندوق عائلة ماركوس الأميركية، وشارك أحد أبنائها في مقابلة أجرتها قناة "كان" الإسرائيلية إلى جانب رئيس "مقلاع سليمان"، ميخا لاكين - أفني، دون أن تفصح القناة عن العلاقة الاقتصادية بين الاثنين. ووفقا لـ"العين السابعة"، فإن "الصندوق المركزي لإسرائيل" يتبرع بالمال عادة للمستوطنات، وهو معروف أنه أحد المتبرعين المركزيين لمنظمة اليمين المتطرف "إم ترتسو"، المسؤولة عن عدّة حملات إعلامية واسعة، ضد الفلسطينيين والمنظمات الحقوقية الإسرائيلية التي تكشف وتوثق ممارسات الاحتلال ضد الفلسطينيين. وقد تلقت منظمة "إم ترتسو" (إذا اردتم) من هذا الصندوق مبلغ ٥,٥ مليون

شيكل في السنوات العشر الأخيرة. وتبرع "الصندوق المركزي لإسرائيل" لحركتين يمينيتين بارزتين، هما "نساء بالأخضر" و"حنانو"، وهذه الأخيرة هي منظمة تقدم مساعدات قانونية واقتصادية للإرهابيين اليهود المشتبهين بارتكاب جرائم ضد الفلسطينيين وخاصة جرائم "تدفيغ الثمن". وكانت صحيفة "هآرتس" كشفت أن هذا الصندوق قدم دعماً مالياً لعائلات إرهابيين يهود أدينوا بقتل عرب وتنفيذ عمليات تفجيرية، بينهم السفاح عامي بوبر و"المنظمة السرية بات عاين" وتسفي ستروك، الذي أدين بالاعتداء على فتى فلسطيني بعد أن اختطفه. كذلك يتبرع "صندوق إسرائيل واحدة" لمنظمة "إم ترتسو" بشكل دائم، وتبرع العام الماضي بمبلغ ٣٥٥ ألف شيكل إلى "مقلع سليمان". ويتبرع هذا الصندوق لجمعية "ريغافيم" الاستيطانية. وتلقى "مقلع سليمان" تبرعات بمبلغ ٨٥٠ ألف شيكل لتمويل "خدمات بحثية" نفذها موظفوه. لكن رئيس المشروع، ميخا لاكين - أفني، رفض الإفصاح عن طبيعة هذه الأبحاث. كذلك رفضت المدير العام لوزارة الشؤون الإستراتيجية سيمافاكنين - غيل، الإجابة على سؤال مشابه.

٦ - دور مكاتب المقاطعة العربية:

دعت جامعة الدول العربية إلى مقاطعة إسرائيل، مؤكدة أن المقاطعة التزام قومي عربي جماعي ووسيلة مشروعة من وسائل الدفاع الشرعي، كما أنها تتسجم مع أحكام القانون الدولي، وتشكل أيضاً قوة ضاغطة لتحقيق السلام العادل، ليتمكن الشعب الفلسطيني من إقامة دولته المستقلة وإنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة.

جاء ذلك خلال الكلمة التي ألقاها السفير "سعيد أبو علي" الأمين العام المساعد للجامعة العربية لقطاع فلسطين والأراضي العربية المحتلة، أمام المؤتمر الـ٩٢ لضباط اتصال المكاتب الإقليمية للمقاطعة العربية لإسرائيل، بمشاركة وفود من الدول العربية وممثلين عن منظمة التعاون الإسلامي والذي عقد بمقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية.

وأكد السفير "سعيد أبو علي" في كلمته خلال الجلسة الافتتاحية، أهمية الاجتماع الذي يؤدي دورًا محوريًا كشكل من أشكال المقاومة السلمية للاحتلال الإسرائيلي، كما أنه يعقد في ظل التطورات التي تشهدها القضية الفلسطينية، سواء مع استمرار انسداد آفاق السلام، أو تلك التي تشهدها الأرض الفلسطينية المحتلة، واستمرار الاعتداءات الإسرائيلية التي تستهدف الأرض والإنسان الفلسطينيين، والقمع المتواصل لمسيرات العودة السلمية في قطاع غزة المحاصر الذي ذهب ضحيته حتى الآن أكثر من ١٧٠ شهيدا وأكثر من ٩ آلاف جريح، بالإضافة إلى ما تتعرض له مدينة القدس المحتلة بعد نقل السفارة الأمريكية من تهويد، والأرض الفلسطينية من استيطان محموم يتسارع بصورة غير مسبوقة بما يُقوض من احتمالات حل الدولتين.

ودعا "السفير أبو علي" إلى ضرورة اتخاذ موقف دولي حازم للتصدي لمخططات التهويد والاستيطان ولهذا التمادي الإسرائيلي في الاستهتار بإرادة المجتمع الدولي وحقوق الشعب الفلسطيني. وقال إن مكاتب المقاطعة الإقليمية وضباطها يواصلون نشاطهم ودورهم المعهود في القيام بالمسؤوليات والمهام الموكلة إليهم بحرص وعناية، خاصة في نطاق متابعة قرارات الدورة السابقة والمستجدات ذات الصلة بمبادئ وأحكام المقاطعة وآليات العمل المحددة وفي الوقت نفسه الذي تتطور فيه حركة المقاطعة الدولية ويتسع نشاطها داعمًا للمقاطعة العربية، قائلا: لقد اتخذت سلطات الاحتلال الإسرائيلي عدة إجراءات لمحاربة حركة المقاطعة الدولية (BDS) في محاولة لمضايقه ناشطيها في كل أنحاء العالم ووقف نشاطهم واتهامهم بمعاداة السامية، وكان آخرها قيام وزارة الشؤون الاستراتيجية الإسرائيلية، بإنشاء شركة دولية باسم (مقلاع سليمان) بهدف الترويج للرواية الإسرائيلية في الخارج، ومواجهة النشاط الدولي لحركة BDS.

وأضاف "أبو علي" انه بالرغم من كل هذه المعوقات إلا أن حركة مقاطعة إسرائيل (BDS)، تواصل صعودها وانتشارها، ويواصل مناصروها حول العالم دعمًا للقضية الفلسطينية العادلة، موضحا أن العالم شهد حركة تضامن واسعة مع الشعب الفلسطيني، وموجة تأييد جديدة لحركة المقاطعة الدولية لإسرائيل (BDS)، خاصة على مستوى النقابات المهنية والاتحادات الطلابية والجمعيات والمنظمات غير الحكومية والأحزاب السياسية والجامعات وغيرها. وطالب "أبو علي" الأمم المتحدة بالإعلان عن قائمة الشركات المتعاونة مع الاستيطان، موجها في الوقت ذاته التحية للمواقف الشعبية والرسمية الدولية التي تدعو إلى مقاطعة المؤسسات والشركات

الداعمة للاستيطان في الأرض الفلسطينية المحتلة وخاصة تصويت مجلس الشيوخ الايرلندي، لصالح مشروع قانون يعاقب كل من يستورد أو يساعد على استيراد أو يبيع بضائع أو يقدم خدمات للمستوطنات الإسرائيلية داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة، حيث يحمل هذا التصويت رسالة ذات بعد عالمي موجهة إلى الاحتلال الإسرائيلي بأن عليه أن يحترم القوانين الدولية ذات الصلة المتعلقة بحقوق الشعب الفلسطيني، وكذلك إعلان "مجلس الاشتراكية الدولية" الذي يضم ١٤٠ حزبًا اشتراكيًا حول العالم، عن تأييدهم مقاطعة إسرائيل وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات عليها، بالإضافة إلى إعلان مجموعة من المدن الكبرى في إسبانيا خلال شهر يونيو ٢٠١٨ عن دعمها القوي لحقوق الشعب الفلسطيني، وإدانة القرار الأمريكي بنقل السفارة الأمريكية إلى مدينة القدس المحتلة، بالإضافة إلى العديد من المجالس المحلية الإيطالية الكبرى التي تطالب الحكومة الإيطالية والاتحاد الأوروبي بوقف أو تعليق التجارة العسكرية مع إسرائيل، دعمًا لحقوق الفلسطينيين واستجابةً لنداء حركة المقاطعة الدولية.

وجدد السفير أبو علي تأكيد الموقف العربي الثابت والدائم باعتبار القضية الفلسطينية، القضية المركزية للعرب جميعًا، مهما كانت التحديات والمخاطر، مؤكدًا على جميع قرارات مجلس الجامعة العربية في دوراته المتعاقبة، التي أكدت أهمية عمل أجهزة المقاطعة العربية والدور الفعال الذي يقوم به ضباط اتصال المقاطعة في الدول العربية، الذين واصلوا نشاطهم وجهدهم في متابعة تنفيذ مبادئ المقاطعة العربية. ونوه بمواصلة جهاز المقاطعة بقطاع فلسطين والأراضي العربية المحتلة بالأمانة العامة لجامعة الدول العربية، بتوجيه من الأمين العام، بذل الجهد لمتابعة النشاط بفعالية والرد على استفسارات الدول الأعضاء، ومتابعة تنفيذ القرارات والتوصيات الصادرة في هذا الشأن. ويناقد الاجتماع عددا من الموضوعات المتعلقة بمبادئ وأحكام المقاطعة العربية المقررة من خلال تطبيق الحظر وإدراج شركات على لائحة المقاطعة وإنذار أو رفع شركات أخرى من لائحة الحظر لاستجابتها لأحكام المقاطعة. كما يتابع الاجتماع أعمال مكاتب المقاطعة الإقليمية بالدول العربية وتعزيز التنسيق والتعاون والتبادل فيما بينها، بالإضافة إلى مناقشة بند خاص بحركة المقاطعة الدولية لإسرائيل (BDS) من خلال رصد أنشطتها وإنجازاتها التي تعبر عن تضامن شعوب العالم مع الشعب الفلسطيني في نضاله العادل لإنهاء الاحتلال وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف.

٧- خاتمة:

انطلاقاً من اعتبار الحكومة الإسرائيلية أنّ حركة المقاطعة وسحب الاستثمارات (BDS)، باتت تُشكّل خطراً إستراتيجياً على الدولة العبرية، وتُساهم إلى حدّ كبير في زيادة عزلتها في جميع أرجاء العالم، اتخذت تل أبيب خطوات صارمة في التعامل مع أعضاء الـ "BDS"، شملت الطرد والملاحقة القانونية وإنهاء عقود شركاتهم ومؤسساتهم، وحتى السعي لحصارهم ماليًا واجتماعيًا، إلا أن النتائج كانت دائماً تصب في صالح أسهم حملات المقاطعة، من تعاطف ومساندة ودعم من دول العالم، فيما جنت ولا تزال تجني "إسرائيل" الخسائر والفصائح والغضب الدولي تجاهها.

لقد وقفت دولة الاحتلال عاجزة عن التصدي لهذا المشروع الذي فضح صورتها الخبيثة وكبد اقتصادها خسائر تقدر بمئات ملايين الدولارات، فلجأت إلى خلق نزاع سرية لمحاربة حملات المقاطعة "BDS"، للتخلص منها بطرق غير مشروعة وخارجة عن القانون، وهو "كيلاع شلومو" أو مقلاع سليمان. وقد تمّ كشف النقاب عن قيام الحكومة الإسرائيلية بتنفيذ هذا المشروع ليُشكّل الذراع المدنيّة لوزارة الشؤون الإستراتيجية التي يقودها وزير الأمن الداخليّ غلعاد إردان، ويهدف لتنفيذ ما يصفه العاملون فيه بأنشطة وعي الجماهير، وهي أنشطة ضدّ حركة (BDS) وفرض عقوباتٍ عليها. والمقاومة السلمية التي تمثلها "BDS" هي امتداد لم يتوقف لنضال الشعب العربي الفلسطيني ضد الاحتلال المستمر لأرضه منذ مطلع القرن الماضي حتى اليوم، فيما يواصل الاحتلال قمع الفلسطينيين وقتلهم وسط فشل الحكومات العربية والأمم المتحدة في محاسبة "إسرائيل" ووقف آلة القتل الإسرائيلية، مع استمرار الشركات والمؤسسات العالمية بالاستثمار في "إسرائيل" مما يساهم بشكل مباشر أحيانا في جرائمها ضد الفلسطينيين وخرقها للقانون الدولي ولقرارات الأمم المتحدة. وقد نجحت حركة "BDS" بداية في عزل الاحتلال الإسرائيلي أكاديميا وثقافيا وسياسيا، وإلى درجة ما اقتصاديا، حتى باتت تل أبيب تعتبر الحركة اليوم من أكبر "الأخطار الإستراتيجية" المحدقة بها، خصوصا مع انضمام نجوم السينما والغناء وكتاب ومفكرين وعلماء لحملة المقاطعة. وكان مجلس الأمن القومي الإسرائيلي أبلغ أعضاء في لجنة الخارجية والأمن بالكنيست، بأن جهود مقاطعة إسرائيل قد تشكل تهديداً سياسياً حقيقياً على إسرائيل في عام

٢٠١٨، وقد يتضاعف ذلك إذا اندلعت احتجاجات في الضفة الغربية أو حرب مع قطاع غزة، ما دفع باتجاه تكثيف النقاش داخل المنظومة الأمنية والسياسية في إسرائيل حول مواجهة هذه التهديدات، لتكون شركة "مقلاع شلومو" أبرز إفرزات هذه النقاشات، وفق المصادر الإسرائيلية. ويعمل طاقم "مقلاع شلومو" على تنفيذ أنشطة دعائية شاملة، في سياق حملات عمل على محاربة "جهود نزع الشرعية عن إسرائيل في العالم". ولن تخضع هذه الشركة لقانون حرية المعلومات، طبقاً لسياسة السرية السارية في وزارة الشؤون الاستراتيجية الإسرائيلية التي يتم بموجبها الامتناع عن تقديم معطيات حول نشاطها للإعلام.

ووفقاً للوزارة، فإن عناصر "مقلاع شلومو" سينشطون في شبكات التواصل الاجتماعية، "لأن الخصم يواجه معظم جهود الوعي والتحفيز لهذا الفضاء". وبحسب وثيقة نشرها موقع "العين السابعة" الإلكتروني، من المتوقع أيضاً أن تقوم الهيئة "بأنشطة توعية جماعية" والعمل على "استخلاص حكمة الجماهير"، وهي الأنشطة التي تعرف بأنها "جلب أفكار ومقترحات جديدة من الجمهور الإسرائيلي واليهودي وأنصارهم إلى صناع القرار والمانحين في العالم اليهودي، لتطوير أدوات جديدة لمكافحة نزع الشرعية عن إسرائيل.